الفصل الرابع

مناهج التغيير والإصلاح والتجديد

obeikandl.com

لمعرفة الأسباب التي ربما تصلح أن تكون أسبابا لتراجع بعض الحركات عن أهدافها وأسبابها مسئولة عن عجز هذه الحركات عن تحقيق أهدافها، ينبغي أن يدرس المفكّرون المسلمون هذه الأسباب ويعطوها من التأمل والتقدم مَا تستحقه، وَذِكْرُنَا لها بهذه المناسبة يسوغه هذا الهدف، فنقول وبالله -تبارك وتعالى- التوفيق: من يعمل لإحداث تغيير في أمّة يجهل طبيعة تكوينها وخصائصها الذاتيّة، لا يمكن أن يحقق الأهداف المرجوة، أو يحدث التغيير المطلوب. ولعلّ في مقدّمة هذه الأسباب:

أولا: عدم إحاطة بعض تلك الحركات التي أصابها التراجع والفشل بجميع الخصوصيّات الذاتيّة لطبيعة بناء وتركيب هذه الأمة.

ثانيا: الَّذِي يجدر بنا الالتفات إليه في هذا المجال أن حركات التجديد والإصلاح اتجهت في الأعم الأغلب نحو محاولة تجديد بعض المؤسّسات التاريخيّة أو تجديد بعض الاتجاهات الفكريّة التاريخيّة كذلك، أو إعادة النظر أو مراجعة بعض الأفكار والأطروحات. وكل ذلك يعد من قبيل الاهتمام بأمور لا تشكل حجر زاوية في مجال الإصلاح أو التراجع بل هِيَ أمور قد يندرج بعضها في إطار «**مقدّمة أولية**» للإصلاح أو «**نتائج**» تمَّ القفز إليها. وقد يندرج بعضها باعتبار جزئيّا في إطار كليّ آخر والتجديد في دوائر هذه الأمّة يعتمد مثلما اعتمد عليه تأسيسها وبناؤها على إعادة الصلة بالأصول البانية ذاتها،

وتجديد العلاقة بها وبناء مناهج للتعامل معها خاصّة مع القرآن العظيم الَّذِي لا بد أن يقرأ وكأنه أنزل الآن، وكذلك فهم الواقع ودراسته وقراءته وقراءة الكون ليستعان بذلك على فهم القرآن المجيد، ويستعان بفهم القرآن الكريم على فهم الكون واكتشاف المنهجيّة المعرفيّة الرابطة بين القرآن الكريم والكون كما ينبغي أن تكتشف السنن الكونيّة الحاكمة في الكون، وكذلك لا بد من النظر إلى السنّة النبويّة المطهرة ومناهج التعامل معها نظرة تجعل من مسلمي اليوم أناسا قادرين على التعامل معها باعتبارها منهجيّة تنزيل النص على الواقع وباعتبارها البيان الملزم الشافي لعمليّة التطبيق وتنزيل قيم القرآن الكريم على الواقع. فإذا كان القرآن الكريم هُوَ المصدر المنشئ للفكر والمعرفة والحضارة والأحكام الشرعيّة وتنظيم سائر العلاقات، فإن السنّة النبويّة المطهرة هِيَ المصدر المبين الملزم للقرآن العظيم. ففي القرآن العظيم تبيان لكل شيء وفي السنة بيان لكيفيّة ربط قيم القرآن الكريم بالواقع،

وبكيفيّة تنزيل النص على الواقع. وفي دراسة، الكون، والتجارب والخبرات محاولة لفهم الواقع وحسن تكييفه والقدرة على الذهاب بأزماته ومشكلاته إلى النص واستنطاقه الحلول لتلك الأزمات ولتلك المشكلات.

وقد يتساءل البعض: لماذا ندرس مناهج التغيير والتجديد والإصلاح ووسائله الإسلاميّة في الواقع المعاصر؟ ولمثل هؤلاء المتسائلين نقول: إنّنا إذا نظرنا لواقع مجتمعاتنا الإسلاميّة المعاصرة نجد ذلك الواقع واقعا مؤلما مؤسفا من جميع نواحيه.

فعلى المستوى الحضاريّ تتسع يوما بعد يوم الهوة بيننا وبين المجتمعات الصناعيّة التي استطاعت أن تنتقل من ثورتها الصناعيّة إلى ثورتها التكنولوجية إلى ثورتها الاتصاليّة وارتادت آفاق الفضاء وأعماق المحيطات.

أما نحن فلا نزال مستهلكين فقط متسولين على موائد الغير. تتمثل في واقعنا

كل أنواع وحالات التخلف. وعلى المستوى الاجتماعيّ لا نزال نعيش حالات التجزئة القطريّة الإقليميّة؛ بل بدأ التدني عنها والنزول عن مستواها إلى مركباتها الطائفيّة والعرقيّة والقبلية، بل تجاوز الأمر ذلك إلى أن وصل بنا التمزق إلى أدنى حالات الفرديّة والتفكك بحيث كاد يصبح كل منهم أمّة وحده، لكن على المستوى السلبيّ لا على المستوى الإيجابيّ، في وقت يتجه فيه العالم بخطى حثيثة إلى الدمج بين كياناته القوميّة وإلى النظر إلى أن الكيان الصغير مهدد بالسقوط والزوال، وأن أي كيان يقل أبناؤه أو المشاركون فيه عن مئة مليون من البشر إضافة إلى موارد وأرض ومستوى صناعيّ وزراعيّ وتجاريّ معين فهو كيان لا يمكن أن يستجيب لمتطلبات هذا العصر. في مثل هذا العصر نتفرق ونبدد طاقاتنا ونحن ننظر إلى أقرب القارات إلينا القارة الأوروبيّة تتنادى شعوبها كلها لتندمج في وحدة فيما بينها اقتصاديّة وسياسيّة. وبدأت خطوات جادة في هذا الموضوع رغم أن لغات أبناء هذه القارة وجذورها العرقيّة تتجاوز العشرات.

أما بالنسبة للمستوى الفكريّ لأمّتنا فإننا لا نزال نعيش حالات الاضطراب والعجز عن تفهم طبيعة نسقنا الحضاريّ الإسلاميّ، والقدرة على الإبداع ضمنه أو الوقاية من فعالية انعكاسات وتأثيرات الأنساق الحضاريّة العالميّة الأخرى القائمة علينا.

هذه الأوضاع بجملتها شكلت ولا تزال تشكل مأزقا متعدد الوجوه، مركب العناصر، مما جعل المجتمعات الإسلاميّة تعيش حالة استتباع لغيرها، وتتعرض لضغوط مختلفة تكاد تفقدها هويتها ونسقها الحضاريّ والثقافيّ، تقضي على شخصيّتها فنحن لا نواجه إذن اهتزاز في بنيتنا الداخليّة ونسقنا الحضاريّ الإسلاميّ فقط لكننا نعيش أيضا مخاطر فقدان الكيان والهوية والذوبان في أيّ كيان يصنع لنا، أو يراد لنا الذوبان فيه.

لقد حاول الحداثيون بمنطلقاتهم الليبراليّة/ والاشتراكيّة وسواهما إحداث حالة تغيير بأشكال مختلفة تتوافق ومناهج رؤيتهم لأساليب التغيير وغاياته وقد فشلوا جميعا سواء منهم الذين وصلوا إلى السلطة أو الذين لم يصلوا إليها في إحداث حالة التغيير حتى في إطار الغايات التي حدّدوها فأضافوا بجهودهم تلك أزمات جديدة عمقت من مآزق المجتمعات الإسلاميّة وأزماتها التي كانت قائمة.

كذلك حاولت مختلف الحركات والتيارات الإصلاحية الدينيّة سواء منها ذات المنطلقات الماضوية السكونيّة أو منطلقات المقاربة أو المقارنة وبأشكال اجتهاديّة مختلفة منذ مَا يقرب من قرنين من الزمان تحقيق حالة التغيير المنشودة لانتشال الأمّة من وهدتها فلم تأتي بجديد، وتبعتها الحركات الإسلاميّة المعاصرة فتعددت تلك الحركات والتيارات الإسلاميّة وتنوّعت أساليبها وفقا لخصوصيّات نشأت كل منها، وبيئة تكوينها وفوارق الاجتهادات بين قياداتها، ومع ذلك فقد بقيت صورة المأزق الَّذِي سقطت الأمّة فيه قائمة وماثلة لتستدعي دراسات منهجيّة تجعل من الممكن تحديد طبيعة مجتمعاتنا الإسلاميّة ومضامين أزماتها وكيفيّة إحداث حالة التغيير والتجديد فيها وفقا لضوابط الإسلام ذاته. فلكل نظريّة وفلسفة ضوابطها للتغيير وفق رؤيتها وتبعا لغايتها الملائمة، وإذا كان الدافع للتغير اجتماعيّا محضا فإن أساليب التغيير ترتبط آنذاك بصراع طبقي تصرع فيه كل طبقة ناشئة الطبقة التي تناقضها؛ ولذلك اتبعت الثورة الفرنسية هذا الأسلوب في التغيير عام (١٧٨٩م). كما فعلت ذلك الثورة البلشفية الروسية عام (١٩١٧م). فإذا قارنا بين طبيعة حضارتنا وتكويننا ونسقنا الفكريّ والثقافيّ وبين تلك الثورات ومنظومتها الفكريّة، فإننا نجد أن الإسلام باعتباره الدين الَّذِي شكل أفكارنا وتصوراتها سواء أولئك الذين يلتزمون من أبناء بلاد العرب والمسلمين به

دينا أو أنّه هيمن عليهم باعتباره ثقافة، فإننا نجد أن الإسلام ليس دين صراع طبقي، ولا يمكن أن يحدث ثورات اجتماعيّة متنافرة؛ لأنّ طبيعته في الإصلاح والتجديد تتجه إلى إصلاح الأمّة

بأسرها. ولأنه ينظر للأمّة على أنّها جسد واحد: فلا يمكن أن يشعل صراعا بين أعضاء ذلك الجسد فهو يخاطبها كأمة ولا يخاطبها من خلال تشكيلاتها الطبقيّة أو العرقيّة أو سواها، فغاية الإسلام تستهدف إصلاح وتجديد الإنسان أيًّا كان موقعه الاجتماعيّ، وبالتالي فإن أسلوب التجديد والتغيير في المنهج الإسلاميّ يختلف حتما عن غيره من أساليب المناهج الوضعيّة البشريّة.

فلا يمكن أن يكون التدافع الدينيّ إسلاميّا أعني محكوما بأخلاق الإسلام وذلك التدافع ينطلق من منطلقات صراعية (ويقوم عليها). والكيان الاجتماعيّ الإسلاميّ هُوَ أول كيان شهد العالم يؤسس على قواعد الدين ويتيح حريّة الأديان الأخرى في إطاره الجغرافيّ السياسيّ إلى مَا سواه من أديان وفق مَا نظمه الإسلام من قواعد تحكم التعامل مع غير المسلمين في داخل الكيان الاجتماعيّ الإسلاميّ.

فخطاب التغيير في الإسلام له خصائصه وقواعده ومميزاته وهو خطاب يتجه إلى الأمّة قاطبة لتحسن إلى أنفسها وتحسن إلى غيرها ويحذر خطاب التغيير الإسلاميّ من دعاوى الإصلاح والتغيير التي لا تلتزم بمنهجيّته، وقد قال تعالى: في كتابه الحكيم: **[وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ {٢٠٤} وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الْفَسَادَ {٢٠٥} وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ {٢٠٦} وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ {٢٠٧} يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ {٢٠٨} فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمُ الْبَيِّنَاتُ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ]** (البقرة:٢٠٤ - ٢٠٩).

إنه باستدعاء حركات الإصلاح والتجديد لهذه المفاهيم ووضعها أمام أنظارها يمكن لنا البحث في منهج التجديد الإسلاميّ وضوابط التغيير في الإسلام بهدف الوصول إلى قواعد وأساليب التغيير الإسلاميّة المحدّدة، ومقتضياتها وموجباتها لنتمكن من انتشال أمّتنا من مأزقها الحضاريّ المركب العناصر والأبعاد. ونرى أنّه ليتكامل التصور الإسلاميّ المعاصر للتجديد والتغيير ومناهجه ووسائله لا بد من بحث جملة القضايا الأساسيّة بحثا علميّا مفصلا ثم إشاعة الوعي على نتائج تلك الدراسات. فعلى سبيل المثال لا الحصر لا بد من بحث ودراسة مقارنة بالنسق الإسلاميّ في مراحل تطبيقه الأولى

من ناحية وبالنسق الغربيّ المعاصر في تشكيل واقع وبنية وتوجهات مجتمعاتنا الإسلاميّة الراهنة. ويمكن للباحث – في هذا الموضع – أن يختار مجتمعا إسلاميّا بعينه ليجزي عليه دراسته ويقوم بهذه المقارنات في إطاره، أو يستخلص مبادئ عامّة يمكن أن تنسحب على جملة المجتمعات الإسلاميّة بنوع من محاولة التعميم وعلى أن يميز في هذا البحث بالذات مَا بين مفاهيم الإسلام في مرجعيّتها القرآنيّة الخالصة وما بين تطبيقات المراحل التاريخيّة الأولى التي جاءت بعد وفاة رسول الله – صلى الله عليه وآله وسلم – ذلك لأنّ مرحلة الرسول – صلى الله عليه وآله وسلم – تعتبر تجسيدا وامتدادا على الصعيد التطبيقيّ لمرجعيّة القرآن الكريم وتستمد سلطتها من حاكميّة الكتاب الكريم ليكون المرجع الأخير لهذه الأمة، وما يعنينا في هذا البحث هُوَ التطبيق البشريّ غير المعصوم بعصمة النبوة بل هُوَ قائم على اجتهادات المسلمين سواء أكانوا من الخلفاء الراشدين في عهدهم أو

ممن جاء بعدهم، ويمكن أن ينبثق عن ذلك البحث أو تتفرع عنه دراسات أربعة:

الدراسة الأولى: دراسة النسق الإسلاميّ التاريخيّ في القرون الهجرية الثلاثّة ومعرفة حدود توافقه مع المحدّدات القرآنيّة دراسة تحليليّة ونقديّة مستفيدة من كل وثائق تلك القرون الأخيرة التي بين أيدينا.

الدراسة الثانية: ينبغي أن تتناول معطيات النسق الإسلاميّ في أبعاده الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسلوكية والحضاريّة بشكل عام مع مقارنة ذلك في الأبعاد المقابلة في النسق الغربيّ.

الدراسة الثالثة: وتتناول مؤثرات النسقين الإسلاميّ والغربيّ في تشكيل البنية المعاصرة للمجتمعات الإسلاميّة، وتوجهاتها الحضاريّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة لتئول إلى دراسة في مدى التغريب الَّذِي لحق مجتمعاتنا وحجمه وقدرات الأصالة والمقاومة الكامنة في بنيتنا الاجتماعيّة، وكيفيّة تحريكها وتشغيلها بشكل فعال.

الدراسة الرابعة: ينتظر أن تتناول عوامل التدهور الذاتيّ غير الموروث عن الحقبة التركية والغزو الأوروبيّ في بنية المجتمعات الإسلاميّة، بل تلك العوامل التي جاءت بعد مَا عرف بالاستقلال المعرفيّ لتحيد المفهوم أو الوصف الدقيق لحالة المجتمعات الإسلاميّة المعاصرة لا بد من إجراء بحث أو أكثر لمعرفة هل يصح لنا أن نطلق على هذه المجتمعات أنّها مجتمعات جاهليّة أو مرتدة أو كافرة أم أنّها لا زالت على إسلاميّتها؟ بالرغم من سائر التغيرات التي طرأت عليها وتداخل العلمانيّة الوضعيّة

ومؤسّساتها فيها. ونستطيع أن ندرك أهميّة هذا الموضوع حين نلاحظ أنّه على أساس هذا المفهوم البشريّ بنت التيارات العديدة والحركات المختلفة مواقفها وأساليب ممارستها، سواء انطلقت من منطلقات كلاميّة أو فقهيّة أو صياغة أيديولوجيّة معاصرة لتلك المنطلقات.

ويتوقف تحقيق النجاح في هذا البحث بشكل مناسب على دراسة جملة من الموضوعات:

الموضوع الأول: تحديد مفهوم «**الجاهليّة**» تحديدا دقيقا لمعرفة مدى انطباقه على المجتمعات الإسلاميّة المعاصرة. وكذلك لا بد من تحديد المفاهيم الدائرة حول هذا المفهوم، ومنها الردة والكفر ودار الإسلام ودار الحرب ونحو ذلك للوصل إلى نوع من التصور الَّذِي يحسم بعض مواقف الخلاف في هذه الأمور.

الموضوع الثاني: مدى الالتزام القائم في هذه المجتمعات بأحكام العقيدة الإسلاميّة الأساسيّة وبما هُوَ معلوم بالضرورة من شعائر الإسلام من صلاة وصيام وحرام وحلال في قضايا الأسرة والمجتمع وبعض المعاملات وما أثر ذلك في التوصيف الشرعيّ لهذه المجتمعات؟! وهذا موضوع يعتبر مكملا للموضوع الأول ومرتبطا به.

الموضوع الثالث: دراسة الحاجات التي يحتاج فيها المسلم إلى سلطة الدولة لتنفيذ بعض الأحكام الشرعيّة على المستوى الاقتصاديّ والاجتماعيّ والسياسيّ ومعرفة أثرها في اكتساب أو عدم اكتساب المجتمع الصفة الشرعيّة وهل يتوقف الكيان الاجتماعيّ على الأمّة ومؤسّساتها أكثر أو على الدولة في اكتساب الصفة الإسلاميّة لتلك المجتمعات؟ ؟!

الموضوع الرابع: هل يشترط منهج التغيير في الإسلام البداية بأشكال الحكم كوسيلة أو مدخل للتغيير سواء بطريق انقلاب أو ثورة شعبيّة أو تغيير سلمي أم أن بداية الإصلاح والتجديد والتغيير تكون في إطار المجتمع باعتبار التجديد فيه وسيلة تنتهي إلى تغيير جماعيّ اجتماعيّ وفي إطار دستوريّ لأشكال الحكم ومؤسّساته؟ ؟!

الموضوع الخامس: إلى أيّ مدى تستطيع الحركات الإصلاحية والتغييرية الإسلاميّة تطوير الجوانب التربويّة والفكريّة في تكوينها لتحقيق متطلبات وشروط طلائع التغيير الفاعل؟ وبأي الأساليب تأخذ لتطوير هذه الجوانب؟ وما هِيَ أوجه القصور في هذه الجوانب من جوانب تكوينها إن وجدت؟ وما هِيَ النتائج التنظيرية والحركيّة التي تنجم عنها في علاقتها بأوضاعها الاجتماعيّة

ومحيطها العالميّ؟ وهل يتوقع من المنهج التربويّ لأيّة حركة أن يقيد الحركة في حركيّتها، أو يدفع بالمهمة التاريخيّة للتغير ويمنحها أسسها الحضاريّة ويساعدها على تحقيق أهدافها؟ بعبارة أخرى هل نريد صناعة الإنسان القادر على إحراج الآخرين وإصدار الأحكام عليهم؟ أم نريد صناعة الإنسان الَّذِي يحدث فيهم الوعي على واقعهم وعلى مَا ينبغي أن يئول إليه من خلال عمليّات التجديد والتغيير والإصلاح؟

في الموضوع الثالث لا بد من معالجة الأطروحات الكثيرة المتناقضة حول مدى مشروعيّة قيام حزب إسلاميّ ضمن المجتمعات المسلمة سواء بحجة الدفاع عن العقيدة بوجه الأحزاب المغايرة أو التأسيس للدولة الإسلاميّة؛ فما هِيَ حدود العلاقة بين الأمّة في وحدتها وبين الحزب في تميزه؟ ولا بد من دراسة ذلك بالرجوع إلى الآيات القرآنيّة المحدّدة الفاصلة، ومنها قوله تعالى: **[وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ {١٠٣} وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أمّة يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ]** (آل عمران:١٠٣ - ١٠٤).

ولا بد من الرجوع إلى السنّة النبويّة أيضا ومعرفة موقفها في هذا الشأن ودراسة وتحليل فترة البناء النبويّ للأمّة بوصفها إطار الخبرة المرجعيّ.

ويمكن أن ينقسم هذا الموضوع الثالث إلى الموضوعات الفرعية التالية:

الموضوع الأول: مَا هِيَ محدّدات العلاقة بين المجتمع الإسلاميّ والحزب المسلم الَّذِي ينشأ في إطارها؟ وعل ستكون علاقة تداخل نسبيّ تفرض على الحزب أخذ رأي الجماعة ضمن وحدة الأمّة أو تكون علاقة قطيعة تنظيمية وتميز فكريّ بوصف الحزب مُجَسِّدا في داخله لإرادة الأمّة ونائبا عنها ووصيا راشدا على جمهورها الَّذِي أصابه القصور وإن لم يأخذ بنظر الاعتبار آراءها فيه وفي قيامه عنها بهذه المهمة؟

الموضوع الثاني في هذا الجانب: كيف جسدت الحركات الإسلاميّة المعاصرة مفهوم التداخل النسبيّ مع الأمّة أو مفهوم القطيعة التنظيمية اللذين أشرنا إليهما في الموضوع الأول؟ وهنا للباحث أن

يدرس حالة معينة أو عدة حالات يختبر ضمنها تحقيق القطيعة أو التداخل النسبيّ ثم يدرس في هذا الإطار النتائج المترتبة على أسلوب القطيعة التنظيمية وقيام الحركة بذاتها سلبا أو إيجابا.

وكذلك يدرس النتائج المترتبة على أسلوب التداخل النسبيّ مع الأمّة ومنعكساته التربويّة والدفع الجماعيّ للأمّة باتجاه أهدافها الإسلاميّة، والنتائج التي يمكن أن تترتب على هذا الأسلوب سلبا أو إيجابا.

كما أن هناك مجالا رابعا لا بد من دراسته والبحث فيه عن علاقة أساليب التغيير بالتعددية التنظيمية للحركات الإصلاحية والتغيير ومدى قدراتها من عدمها على التوافق بينها والوصول إلى قواسم مشتركة أو أرضيّة مشتركة يمكن توحيدها أو إيجاد نوع من الانسجام والتعاون المشترك فيما بينها وما أثر ذلك على فاعليّة التغيير والإصلاح في داخل الأمة؟ ؟

وهناك مجال خامس يمكن البحث فيه كذلك في إطار محاولة معرفة حقيقة مفهوم التغيير لكل من الحركات الإسلاميّة خاصّة في المجتمعات المتعددة دينيّا

مثل مصر وماليزيا ولبنان والجزائر والعراق وغيرها، وما هِيَ بدائلها المطروحة عما استقر الناس عليه اليوم من حقوق المواطنة في الدول الحديثة؟ وكيف تنظم علاقتها مع الآخر في مجرى التغيير؟ ؟

ويمكن أن يتناول البحث في هذا المجال موضوعات عديدة:

١- منها على سبيل المثال: مَا هِيَ خيارات الحركات الإسلاميّة في مثل لبنان وماليزيا؟

٢- ما هِيَ خيارات الحركات الإسلاميّة في نحو الجزائر والعراق وسواهما؟

٣- ما هِيَ خيارات الحركات الإسلاميّة في مثل مصر والمغرب ونحوهما؟

إن إعداد هذا النوع من الدراسات وبهذه المنهجيّة يمكن أن يعتبر بداية محاولة لتأسيس «**علم التجديد أو التأسيس الإسلاميّ**» أو بناء تصور إسلاميّ موحد أو متقارب حول ضوابط التغيير في المجتمع الإسلاميّ وفقا للشروط التي تكون قد وضحت في دراسات وبحوث الباحثين. وانطلاقا من التحديد الدقيق لخصائص الواقع الإسلاميّ المعاصر. ومع أن المعهد بالتعاون والتنسيق مع وزارة الأوقاف والشئون الإسلاميّة قد عقد ندوة مهمة بضيافة الوزارة في الكويت وقدمت فيها بحوث ومداخلات قيمة كثيرة وشاركت فيها نخبة من العقول المسلمة النيرة غير أن الحاجة لا تزال ماسّة إلى دراسة متعمقة وخبرات في هذا المجال يمكن أن يبنى على أساس منها وعي تغييري مناسب، ذلك لأنّ

العلاقات بين حركات الإصلاح والتجديد والتغيير الإسلاميّ بالأنظمة وببعض المجتمعات الإسلاميّة قد وصلت إلى طريق مسدود وصارت العلاقة بين الجانبيّن علاقة صراع دائم مستمر، بل إن الصراع والأزمات بين حركات التغيير والإصلاح وبين الأنظمة وبعض المجتمعات المسلمة قد بدأ تدويلها لإيجاد فرص لتدخل قوى دوليّة في ميدان الصراع المتفاقم بين هذه الأطراف الداخليّة المسلمة.

وما لم يجر عقلاء الأمّة المراجعات اللازمة بطبيعة الحال بحيث تكون

مراجعات قائمة على البحث العلميّ التحليليّ الشامل فإن هناك مخاطر لا تهدد حاضر هذه الأمّة فحسب بل تهدد مستقبلها كذلك.

وفي هذا المجال نود أن نضع تحت أنظار القراء الكرام جملة من الملاحظات قد تسهم بتوضيح خطورة الحالة التي تجعل من هذا النوع من الدراسات مطلبا ملحا، ولعلها تدفع القادرين على فعل شيء للإحساس بالواجب العيني الَّذِي ينتظر من ينهض به.

من هذه الملاحظات:

أولا: لماذا آلت العلاقة بين حركات الإصلاح والتغيير الإسلاميّة خاصّة مع الأنظمة إلى علاقات صراع دائم؟ وهل من سبيل لتلافي عمليّات تدويل هذا الصراع ثم معالجة أسبابه داخليّا؟

إن الإجابة على هذا التساؤل تتوقف على تحليل دقيق لطبيعة العلاقة بين حركات الإصلاح والتغيير الإسلاميّة والأنظمة القائمة في العالم الإسلاميّ وفي البلدان العربيّة بصفة خاصّة فإذا ظهرت طبيعة العلاقة ووضح الخلفيّات التي أوصلت هذه العلاقة إلى مَا آلت إليه فإن ذلك قد يساعد على بناء تصور سليم لمعالم معالجة ما، بقطع النظر عن فرص نجاحها وفي هذا الصدد نقول: إنّ العلاقة بين حركات التغيير الاجتماعيّ الإسلاميّ والنظم السياسيّة العربيّة من أكثر الموضوعات التي أثارت جدلا كبيرا داخل الحياة السياسيّة في المجتمعات الإسلاميّة المعاصرة، وظهرت التفاعلات المشتركة على أنماط الصراع الحادة والمستمرة التي شكلت أهم مقومات العمل والتطور في المرحلة الحاليّة. ويدور الحوار والصراع الفكريّ والسياسيّ بين حركات التغيير الإسلاميّة والنظم الحاكمة في العالم الإسلاميّ حول جملة من القضايا في مقدمتها قضيتان أساسيّتان:

الأولى: قضيّة الشرعيّة العامّة من حيث كونها تعبر عن المرجعيّة العقديّة

الحاكمة التي تستخدم في بناء السلطة والمجتمع، ويتم من خلالها تحديد الحقوق والواجبات والالتزامات فيما يتعلق بأحقية الولاء والطاعة للنظام السياسيّ وصلاحية الحاكمين للقيادة وما يرتبط بها فيما يتعلق بهوية الجماعة السياسيّة وأهداف المجتمع وغاياته الرئيسية.

أما القضيّة الثانية فهي مرتبطة بالأولى كذلك لا يمكن تسميتها بقضيّة الدولة وهي التي يتم من خلالها تحديد قواعد الممارسة السياسيّة وبنية السلطة وكيفيّة ممارسة الحكم وقواعد تداول السلطة وقواعد التغيير فيها.

ويرجع الخلاف الحقيقي بين حركات الإصلاح والتغيير وبين النظم في القضايا إلى سببين أساسيّين:

الأول: أن معظم النظم في البلدان المسلمة تفتقر إلى مَا تستطيع أن تثبت به شرعيّة وجودها السياسيّ، فكثير من هذه النظم تعتبر استمرارا لظاهرة الاختلاف الحضاريّ التي حدثت لهذه الأمة. وكانت معظم هذه النظم قد فشلت فشلا ذريعا في تنفيذ وإنجاح خطط التنمية التي تبنتها في الواقع العربيّ أو الإسلاميّ لشعوبها، ومع توافر بيئة التغيير السياسيّ والاجتماعيّ فإن تغيرا جديا لم يحدث في جل أقطار العروبة والإسلام. فإذا أضيفت إلى ذلك ضعف الروابط العقيديّة التي دعت لها المصادر الشرعيّة التي تستمد منها شرعيّة هذه النظم فإن ذلك يظهر لنا بوضوح مدى التحلل الكبير للقيم السياسيّة والاجتماعيّة الطبيعيّة في بعض تلك النظم. كما أن ذلك قد أوجد ظاهرة التفسخ النظمي على مستوى النظم وهياكل السلطة فصنعت هذه الحالة من التبعيّة والتجزئة دعامة تمثل أهم معالم الواقع التي تعيشه معظم بلداننا المسلمة.

هذه المقومات في النشأة والتكوين والممارسة صبغت جل هذه النظم بصفات أساسيّة لا يمكن فصلها عنها: مثل كونها أنظمة سلطوية متغربة وافدة أو متضامنة مع الوافد، أو ضد شعوبها في بعض الأحيان أو أنّها غائبة عن الوعي

الصحيح على مصالح الأمة، وغائبة عن الوعي الإسلاميّ السليم.

وقد تقدم بعض هذه النظم شكليّات معينة لا تستطيع أن تقنع الأمّة في جديتها بالتزامها الإسلاميّ، ولا تستطيع أن تقنع الأمّة كذلك في سلامة خطواتها.

ومن الأسباب التي يمكن ذكرها كأسباب من جانب الحركات في جعل العلاقة بين حركات التغيير الإسلاميّة وبين الأنظمة سلبيّة أن حركات التغيير الاجتماعيّ الإسلاميّ تحاول أن تجعل من نفسها بديلا للدول والنظم القائمة وترى أنّها بما تمتلكه من مقومات الوعي السياسيّ المتسقة مع الثقافة السياسيّة في المجتمعات المسلمة، ودعوتها إلى إقامة أنظمة خوف ورعب لدى هذه الأنظمة على مصائرها من هذه الحركات. فهي تنظر إليها على أنّها حركات تغيير شمولية، لا يمكن أن يقنعها شيء أو يوقفها شيء دون إحداث التغيير الشامل الكامل.

كما أن النظم معظمها قد بدأت ترى أن حركات التغيير تحاول تقديم مصدر للشرعيّة يختلف عن مصادرها.

كما أن الدولة القطريّة التي تقدم النظم المعاصرة عليها ترى في واقعها القطري التجزيئي أمرا واقعا ويشكل ضمانا لكثير من القضايا التي تحرص على بقائها واستمرارها. وكذلك كثير من الإقليّات قد يتفق مع الدولة في هذا المجال. والحركات الإسلاميّة تحاول أن تدعو إلى وحدة على أسس إسلاميّة تأتي على دعائم الدولة القطريّة من القواعد أو تصادر على كثير من أهدافها على الأقل.

كما أن هناك عاملا إضافيّا آخر يعتبره الكثيرون من أسباب تصعيد العداء بين النظم وبين الحركات التغييرية التجديديّة خاصّة الإسلاميّة؛ منها أن معظم النظم داخل الكيان الاجتماعيّ الإسلاميّ والعربيّ بصفة خاصّة تتعرض لضغوط أجنبية وخارجيّة نتيجة قروض أو سواها تفرض عليها أن تعتبرها هذه الحركات حركات خارجة على النظام لا بد من مقاومتها وإضعافها لأنّ تلك القوى

الخارجيّة ترى أن في المضمون الفكريّ الَّذِي تحمله هذه الحركات مضمونا معاديا لمصالحها رافضا لنقولها ونافيا لكل أنواع العلاقة غير علاقة العداء معها. ولذلك فإنها لا ترى جدوى في الحوار أو التعامل مع هذه الحركات بالشكل الَّذِي تراه نموذجيا للتعامل مع هذه الأنظمة، كما أنّها ترفض أن تستعيد الأمّة إرادتها السياسيّة أو قدرتها على أن تواجه التحديّات الداخليّة والخارجيّة. وهناك أمر إضافيّ آخر يجعلها ترى في بقاء هذه الحركات حرة أن فكرها يشكل تهديدا لكيان الآخر ولوجوده ذاته ولو أن الحركات كانت تؤمن بعمليّة تداول السلطة لربما لم تر في هؤلاء الذين يحاولون الوصول إلى السلطة بطرق مشروعة خطرا يهدد مصالحها، ويوجب عليها مكافحتها.

تلك أهم الأسباب التي يمكن ملاحظتها سواء في إطار النظم أو في إطار الحركات ذاتها والتي تعتبر أسبابا أساسيّة لتصعيد عمليّات الصراع بين حركات التجديد والتغيير والإصلاح، وبين النظم على مستوى العالم الإسلاميّ وعلى مستوى المنطقة العربيّة بصفة خاصّة، والتي تشكل منافذ تبديد لطاقات الأمة، ومعوقا من أهم معوقات بلوغ حالة التغيير في أقطارها.

وأيا كانت الأسباب فإن مما ينبغي الوعي عليه أن بداية التغيير والتجديد لا بد أن تعتبر التزاما بالأمانة التي ائتمن الله –تبارك وتعالى– الإنسان عليها، ألا وهي الأمانة الفكريّة والنفسيّة والعقليّة التزاما يتناول شتى المجالات. فإذا هيأ الإنسان نفسه وعقله وفكره لهذا الالتزام انعكس هذا التهيؤ في توثب جماعيّ يعتبر قادرا على تحقيق التغيير والتجديد. لأنه أقوى من التوجهات الإصلاحية في فكر النهضة السابق. وأعمق من تحولات الأفكار الثوريّة وأكثر فاعليّة من سائر التنظيمات. أمّا الحشد الكمي لجملة من أبناء الأمّة أو عناصرها دون اعتماد فكر أو منهج ودون إحداث تغيير في الداخل الإنسانيّ فهو حشد يخشى أن يعتبر أنّه من أجل السلطة والتسلط

والله سبحانه وتعالى لا يعطي سلطته ولا يسمح بالتسلط على عباده كيفما اتفق؛ فعمليّة التغيير في الوسط الإسلاميّ مضبوطة بضوابطها. وهي ضوابط القرآن الكريم إصلاح وتغيير في داخل النفس الإنسانيّة يهيئ الإنسان إلى تحمل الأمانة وقبول المسئوليّة، والقيام بواجب الخلافة والعمران لكي يقوم من بعد ذلك التوثب الجماعيّ الَّذِي يمكن أن يحرك طاقات الأمّة كلها في اتجاه التغيير في سائر المجالات. إنّها ثورة إنسان في داخل أمته، وفي إطارها لا تحاول أن تتخذ من أيّ نموذج وضعيّ نموذجا لها ولا تستمد مرجعيّتها إلا من الكتاب الكونيّ المقروء المنزل على مُحَمَّد عليه الصلاة والسلام، والله سبحانه وتعالى قد وضع في هذا الوجود سننا وأنزل في هذا القرآن الكريم قواعد، وإذا استطاع الإنسان أن يجمع بين الكشف عن «**المنهجيّة المعرفيّة للقرآن المجيد**» والسنن الكونيّة للكون الكبير الواسع وأحسن القراءة فيهما وجمع بين قراءتيه لهما فإنه يستطيع أن يتخذ من سنة الصيرورة التاريخيّة وسيلة تأخذ بتوجيه الإنسان نحو غايات التغيير وشحذ إرادته وإنماء دوافعه في انطلاق جماعيّ يتجه نحو الهدى ودين الحق. وسواء استجاب الإنسان في بادئ الأمر أم لم يستجب فإن المسئوليّة في التغيير إنّما هِيَ مسئوليّة محدّدة باتّباع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو قد أمر أن يقول: **[إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلْدَةِ الَّذِي حَرَّمَهَا وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ**

مِنَ الْمُسْلِمِينَ {٩١} وَأَنْ أَتْلُوَ الْقُرْءَانَ فَمَنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَقُلْ إِنّما أَنَا مِنَ الْمُنْذِرِينَ {٩٢} وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ سَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ فَتَعْرِفُونَهَا وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ] (النمل:٩١ – ٩٣).

إذن فقضيّة التجديد والتغيير أكبر من تجديد محدود يستمر في دوائر الفقه أو أصول الفقه. وأكثر من عمليّة إعادة تقديم تراث بلغة عصريّة، أو افتعال تفسيرات تاريخيّة مقيدة بعصرها لتنزيلها على واقع مغاير، أو محاولات توفيق لما بدا لدى البعض من خلال سببيته متعارضا مع النصوص. فالتعارض لا يقع إلا في

أصل الفهم البشريّ، ولا يمكن أن يقع في نصوص الكتاب المجيد المحفوظ بحفظ الله –تبارك وتعالى–، إذًا فأولى البدايات لإحداث التغيير، وتحقيق النقلة النوعيّة للمجتمع وفي كل الاتجاهات إنّما تبدأ بإعادة قراءة النص القرآنيّ، وفهمه ضمن متاحات واقع معاصر، فإذا كان الإسلام قد تأسس في مبتدأ عالميّته على القواعد التالية:

١– توفيق إلهيّ أدى إلى التأليف بين القلوب والجمع بينها، **[لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ]** (الأنفال:٦٣).

٢– تنشئة رسوليّة للصحابة الرواد **[يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ]** (البقرة:١٥١).

٣– إخراج لخير أمّة أخرجت للناس إلى العالم نموذجا يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر.

وهنا لا بد من مراجعة سائر المحاولات والجهود التي تمت في هذا السبيل قديما وحديثا في محاولة لدراستها وتحليلها ونقدها واستخلاص العبر والدروس في محاولة لبناء فكر ومعرفة وثقافة التجديد والتغيير القائم على قراءة كتاب الله –تبارك وتعالى– وتلاوته وحسن فهمه وتدبّر مع قراءة الكون مضافا إليهما فهم مغازي ومقاصد ومنهجيّة سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الربط بين قيم القرآن الكريم وبين الواقع المعاش وآنذاك تبدأ حركة التغيير اتجاهها الصحيح.

ونسأل الله –تبارك وتعالى– العظيم رب العرش الكريم أن يرينا الحق حقا ويوفقنا لاتّباعه ويرينا الباطل باطلا ويوفقنا لاجتنابه. إنّه سميع مجيب.